المبحث الأول

جامعاتنا والتحديات المستقبلية

تتنوع التحديات التى تواجه والتى ينتظر لها أن تواجه الجامعات ما بين تحديات قد أخذت طريقها إلى التشكل بالفعل ، وتحديات ما زالت تتجمع وهى فى سبيلها للتشكل والتبلور ، وفيما يلى بعضا من هذه التحديات وتلك :

أولاً : التزايد السكانى السريع:

تشير الدراسات والتوقعات المهتمة بدراسة الأوضاع الديموجرافية فى المنطقة العربية إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلا الخصوبة بين أبناء الشعب العربى بالنسبة لبقية شعوب العالم .

ووفقاً لهذه التقديرات ، فإن عدد سكان الوطن العربى قد ازداد من (١٨٩,٦) مليونا عام ١٩٨٥ إلى (٢٥٣) مليونا عام ١٩٩٥ ، وفى حالة استمرار معدل النمو الحالى (حوالى ٢,٦ ٪ سنوياً) فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان (٢٩٠) مليونا بنهاية عام ٢٠٠٠ و(٤٤٠) مليونا عام ٢٠١٥ ، ليصل إلى (٤٩٣) مليونا (فى أقل التقديرات) أو (٧٠٠) مليونا (فى أعلى التقديرات) فى عام ٢٠٢٥ . وهو العام الذى يتوقع أن يحدث فيه التوازن والاستقرار السكانى فى المنطقة العربية على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (١) ، حيث سيصبح عدد سكان الوطن العربى مماثلاً لمجموع سكان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية معاً . وبذا يكون عدد سكان الوطن العربى قد تضاعف ثلاثة مرات تقريباً خلال أربعة عقود فقط[٣] .

جدول (١)
تطور سكان الوطن العربى (بالملايين)
١٩٨٥ - ٢٠٢٥

الدولة	السكان			حالة الاستقرار السكانى	
	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	الإجمالى	السنة المتوقعة
الجزائر	٢٢	٣٥,٢		٨١	٢٠٢٥
البحرى	٤	٧		--	---
مصر	٤٦,٨	٦٥,٢		١٣٦	٢٠٢٠
العراق	١٥,٧	٢٤,٩		٧١	٢٠٢٥
الأردن	٣,٥	٦,٤		٧١	٢٠٢٠
الكويت	١,٨	٣		٥	٢٠١٠
لبنان	٢,٧	٣,٦		--	---
ليبيا	٣,٦	٦,١		١٧	٢٠٢٥
موريتانيا	١,٩	٣		٨	٢٠٢٥
المغرب	٢٣,٦	٣٦,٣		٦٦	٢٠٥٥
عمان	١,٢	١,٩		٥	٢٠٢٠
قطر	٣,٠	٥,٠		--	---
السعودية	١١,١	١٨,٩		٦١	٢٠٢٠
الصومال	٥,٦	٧,١		٣٠	٢٠٤٠
السودان	٢١,٦	٣٢,٩		١٠١	٢٠٢٥
سوريا	١٠,٦	١٨,١		٣٩	٢٠٢٠
تونس	٧,٢	٩,٧		١٨	٢٠١٥
الإمارات	١,٣	١,٩		٣	٢٠٢٠
اليمين*	٨,٧	١٣,٢		٤٦	٢٠٣٧
الجملة	١٨٩,٦	٢٨٨,٦	(٤٤٠)	٧٠٤	

* تعاملنا مع اليمن كدولة واحدة وليس شمالية وجنوبية كما فى الجدول الأصلى، وحسبنا السنة المتوقعة بإيجاد متوسط التقديرين تقريباً ، واستبعدنا ما يتعلق بالقوى العاملة .
المصدر : أنطوان زحلان : احتياجات الوطن العربى المستقبلية من القوى البشرية ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص (٣٢) .

ولن نتوقف كثير عن كل مغازى هذا التسارع السكانى ، بل أهم ما يهمنا هنا هو مدى تأثيره على التعليم بعامة والتعليم العالى والجامعى بخاصة .

فقد ترتب على الزيادة السكانية العالية إرتفاع نسب الطلب الاجتماعى على التعليم ، فإرتفعت نسب المقيدين بالمراحل التعليمية المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى الضغط على التعليم العالى والجامعى بقوة ، ويكشف الجدول رقم (٢) حجم الإرتفاع فى معدلات القيد خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢ مقارنة بنظيراتها فى العالم وأقاليمه المختلفة :

obeikandl.com

جدول (٢)

تطور معدلات القيد الإجمالية وفقاً لمستوى التعلم فى الوطن العربى مقارنة بالمستوى فى الدول النامية والمتقدمة فى الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢)

السنة	المستوي			جميع المستويات			
	الأول	الثانى	الثالث	الوطن العربى	دول نامية	دول متقدمة	العالم
١٩٧٠	٦٢,٥	٢٠,٤	٤,١	٣٤,٤	٤١,٨	٧١,٨	--
١٩٧٥	٧٣,١	٢٨,٣	٦,٩	٤٢	--	--	--
١٩٨٠	٧٩,٩	٣٨,٠	٩,٥	٤٧,١	٥٠,٣	٧٣,٩	٥٥
١٩٨٥	٨١,١	٤٧,١	١١	٥٢,١	٥٠,٦	٧٦,٣	--
١٩٩٠	٨٤,٤	٥١,١	١١,٨	٥٥,٤	٥٢,٠	٧٨,٧	٥٧
١٩٩٥	٨٤	٥٤	١٣	*٥٧	*٥٥	*٨٣,٠	*٦٠

* لعام ١٩٩٤

اشتقت بيانات الجدول من المصادر التالية ثم عرضت على النحو الموضح :

- اليونسكو : الكتاب الإحصائى السنوى للأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨

محيازيتون : مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة » الرأسمالية فى : المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم : حلقة دراسية لقادة الفكر التربوى المتخصصين فى الدراسات المستقبلية : بيروت ١٨ - ٢١ نوفمبر / تشرين الثانى ، ١٩٩٦ ، ص (١٤) .

ويكشف الجدول السابق عن ارتفاع ملحوظ فى تطور معدلات القيد الإجمالية ، فالنمو فى إجمالى أعداد المسجلين بالتعليم العالى العربى قد تضاعف إلى ما يقرب من عشرين ضعفاً فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٩٥ ، حيث ارتفع عدد الملتحقين بهذا التعليم عن ١٦٣ ألف عام ١٩٦٠ إلى (٣,١) مليونا فى عام ١٩٩٥ أى ما يعادل ٥٪ من الفئة (١٨ - ٢٣ سنة) ، كما ارتفعت النسبة الإجمالية للتسجيل من ١,٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٢,٢٪ عام ١٩٩٢ . وإذا افترضنا استمرارية معدلات النمو السائدة فى فئة العمر (١٨ - ٢٣ سنة) فمن المتوقع أن يبلغ عدد طلاب التعليم العالى والجامعى العربى (٣,٧٢) مليون عام ٢٠٠٠ ثم يرتفع العدد إلى (١٢,٦١) مليون طالب جامعى عام ٢٠١٥ ، وهو ما يناظر ٣٥,٢٪ من الفئة العمرية[١] . ويمثل هذا العدد أكثر من ستة أضعاف أعدادهم فى عام ١٩٨٥ (المضاعف ٦,٣٤) ، وهو ما يمثل ثورة حقيقية فى التعليم العالى والجامعى وفى الإعداد للفئات المكونة للقوى العاملة .

وطبيعى أن يترتب على هذه الزيادة الحالية والمتوقعة فى أعداد الطلاب الحاجة إلى مزيد من أعضاء هيئات تدريسية مؤهلة ، والتى تنخفض اعدادها بالنسبة إلى الطلاب تدريجياً وبدرجة ملحوظة ، مما شكل - وسيظل يشكل - مشكلة مزمنة

للنظم التعليمية الجاامعية والعالية ، حيث يصعب تخريج هيئات التدريس المؤهلة بنفس سرعة تخريج الطلاب نفسها ، فبينما يتزايد أعداد الطلاب الجامعية كل خمس سنوات تقريباً لا يتزايد أعداد هيئات التدريس الجامعية إلا كل ١٥ عام تقريباً ، وهى مدة لا تسمح بالمحافظة على النسبة المناسبة بين الطلاب وأساتذتهم .

وعموماً .. فإن التزايد السكانى السريع يضغط على كل الموارد المتاحة (بشرية وفيزيقية ومالية) فى الجامعات ، ويؤثر فى فعاليتها ، ويخفض من قيمة ما يتم تعلمه فى الجامعات .

وإزاء هذا التحدى البالغ الذى يفرضه هذا النمو المتفجر السكانى ، ينار التساؤل التالى :

كيف تستطيع مؤسساتنا الجامعية أن تلبى احتياجات هذا الطلب الاجتماعى المتزايد عليها ، دون أن يؤثر فى كفايتها وفاعليتها ؟

ثانياً : التقدم العلمي التكنولوجى :

لعله من نافلة القول أن نشير إلى إحدى أهم خصائص عصرنا والذى بلغت فيه معدلات تزايد المعارف والعلوم حداً لا سابق له وتضخمت الاكتشافات العلمية إلى حد أن «كثافة العلم فى حضارتنا تتضاعف أربع مرات خلال كل جيل»[٥] ؛ أى كل ثلاثة سنوات تقريباً أو أقل .. والملفت أن هذا الانفجار المعرفى – إذا جاز التعبير – بات من الضخامة إلى الحد الذى يصعب على أى فرد متخصص – مهما حاول – أن يلم بكل ما ينتج فى مجال تخصصه الدقيق . ويصور جنرال «هولرمان» هذا جيدا بقوله : «لو أن كيميائيا يجيد ثلاثين لغة ، بمعدل أربعة بحوث كل ساعة ، بدأ فى قراءة البحوث ذات العلاقة بالكيمياء فقط ، والتى نشرت خلال عام ١٩٥٨ فقط مع استغراق أربعين ساعة أسبوعياً لسنة كاملة ، لوجد بعد عام كامل أى فى أو يناير ١٩٦٠ أنه تأخر لفترة عشرةسنوات ، فى قراءته » ويوضح لنا هذا المثال الحقيقى ضخامة المشكلة التى تواجه الجامعة ومربيها ، والتى تتفاقم خطورتها عاماً بعد عام. كما أن هذا التقدم قد أدى إلى بزوغ ثورة فى البحث وأدواته ومجالاته .. كما تصاعدت أعداد المشتغلين بالعلوم والتكنولوجيا ، إلى درجة أن حوالى ٩٠٪ من جميع العلماء الذين ظهروا فى التاريخ يعيشون فى هذا العصر . وكل هذه أمور أصبحت معروفة ومقبولة لأنها تمثل صلب خصائص هذا العصر . وقد ترتب على هذا الانفجار المعرفى – بصوره المتنوعة – «تقادم المعلومات» فى الوقت الذى زاد فيه المكون المعلوماتى فى التنمية المجتمعية وأثر على كفاءة ونوعية كل الأفكار والإتجاهات المرتبطة بهذه التنمية ، وانخفضت قيمة المعلومات المكتسبة فى مؤسسات التعليم ، كما أن هذه الزيادة الهائلة من المعلومات جعلت من المستحيل توصيلها للأفراد ، **وبات من الضرورى إدراك أن إعطاء الطلاب أكبر قدر من**

المعلومات فى أقصر وقت ليس له من الأهمية ما لتعليمهم كيف يستعملون تلك المعلومات استعمالاً فعالاً ومفيداً .

وأمام هذا التحدى أصبح من الضرورى إرجاء مرحلة التخصص الدقيق إلي مرحلة الدراسات العليا ، والاتجاه لجعل المرحلة الجامعية الأولى مرحلة تركيز على الأساسيات النظرية والتجريبية . كما بات من المحتم على الجامعات العربية ،

مواجهة السؤال التالى :

كيف تستطيع أن تعيد صياغة برامجها وتنظيماتها بما يكفل تمكين طلابها من ملاحقة التقدم المذهل فى العلوم والتكنولوچيات، وبخاصة أن هذا التقدم يغير البرامج الدراسية كل ثلاث إلى خمس سنوات ؟

ثالثاً :مجتمع ما بعد الصناعة :
(Post-Industrial Society)

يعد المفكر الامريكى «ديفيد ريزمان» أول من استخدم هذا التعبير عام ١٩٥٨[٦] ، عندما كان يفكر فى مجتمع الفراغ والمشكلات الاجتماعية ، التى ربما تطفو على السطح لأول مرة فى التاريخ الإنسانى على أن عالم الاجتماع «دانييل بل» ، هو أول من أكسب هذا المصطلح الاهمية والدلالة التى يشير إليها الآن .

ويقدم «بل» تعريفا محددا ما بعد الصناعى من خلال أبعاد خمسة[٧] هى :

١) قطاع اقتصادى : التغيير من إنتاج السلع إلى توفير الخدمات .

٢) التوزيع المهنى : التفوق المهنى وطبقة التكنوقراط .

٣) المبدأ المعرفى : تمركز المعرفة النظرية كمصدر للاستحداث وتكوين سياسة المجتمع .

٤) التوجيه المستقبلى : التحكم والتنبؤ التكنولوچى .

٥) اتخاذ القرار : ابتداع التكنولوچيا الذهنية الجديدة .

و«مجتمع ما بعد الصناعة» بهذا الشكل «تجاوز كيفى» للثورة العلمية التكنولوچية ، وإن كان فى الوقت نفسه استمراراً لاتجاهات ظاهرة منبثقة من طبيعة المجتمع الصناعى . فالمجتمع ما بعد الصناعى لا يقتصر على الانتقال من هموم الانتاج إلى تأكيد سيادة القطاع الثالث ، أى قطاع الخدمات ، على باقى القطاعات الزراعية والصناعية ، بل إن هناك تكنهات **ببزوغ قطاع رابع** ، يتجاوز قطاع الخدمات ، ويهتم بالنشاطات العلمية والفنية والدينية ، والثقافية والرياضية والترفيهية ولا تهتم بالربح أو بالإنتاج المادى . والبعد الثانى أن قادة مجتمع ما بعد الصناعى لن يكونوا من الساسة والعسكريين ، بل هم العلماء وخبراء الرياضيات والاقتصاديون وعلماء الاجتماع ، أى أولئك الذين يطبقون «التكنولوچيا الذهنية الجديدة» والتى كانت نتاجاً لاستخدام العقول الإلكترونية، والذين يطلق عليهم طبقة «التكنوقراط» ، والذين بدأت إرهاصات سيطرتهم على المجتمع تطل .

ويقوم هذا المجتمع على افتراض أن المجتمعات متشابهة من حيث جوهر المشكلات ، ولكن الاستجابة مختلفة باعتبار أن الاستجابة تخضع لتنظيم اجتماعى وسياسى وثقافى يختلف من مجتمع لآخر . ومفهوم «مجتمع ما بعد الصناعى» كمحاولة لتحديد التغير فى التكوين الاجتماعى يرى أن أحسن طريقة هى دراسة الواقع الحقيقى للمجتمعات . ففى **المجتمع الرأسمالى** يكون التنظيم المعرفى هو الرخاء وفى مجتمع ما بعد الصناعة هو **المعرفة النظرية** . والبعد المحورى فى مفهوم المجتمع ما بعد الصناعى اذاً يتمركز حول المعرفة والمعلومات ، لذا يطلق عليه «مجتمع المعرفة» أو «مجتمع المعلومات» . ويخضع «انجبرج» الفروق بين هذا المجتمع وبين المجتمعين الزراعى والصناعى فى ثلاثة فروق هى : تركيب القوة الإنتاجية ، والتركيب الاجتماعى ، والنظرة إلى القيم السائدة . والجدول التالى يوضح ذلك[٨] :

obeikandl.com

جدول (٣)

مقارنة بين خصائص كل من المجتمع المعلوماتى
والمجتمع الصناعى والمجتمع الزراعى

الخاصية	المجتمع الزراعى	المجتمع الصناعى	المجتمع المعلوماتى
تركيب القوة الإنتاجية : شكل القوة الإنتاجية	القوة الانتاجية للأرض (الأرض المزروعة)	القوة الانتاجية للقوة المحركة (الآلة البخارية)	القوة الإنتاجية الإعلامية (الحاسب الإلكترونى)
طبيعة القوة الإنتاجية	إنتاجية الماديات تكاثر إنتاج الظواهر الطبيعة بصورة فعالة – زيادة تكاثر الإنتاج النباتى .	إنتاجية الماديات للتغيير الفعال للظاهرة الطبيعية والتوسع فيه .	إنتاجية المعرفة . تنظيم مختلف الوظائف الطبيعية والاجتماعية بديلاً للعمل الذهنى .
شكل المنتج	زيادة المنتج الزراعى والعمل اليدوى والزراعة والحرف اليدوية .	السلع الصناعية والنقل والطاقة ، صناعة الآلات والخدمات .	الإعلام – وظيفة ومنهج صناعة الإعلام صناعة المعرفة صناعة الأنظمة
التركيب الاجتماعى : الإنتاج والعلاقات الإنسانية	ربط الإنسان بالأرض ، العمل الإجبارى .	تقييد الإنسان بمكان الإنتاج ، العمل المأجور .	تقيد الإنسان بالنظام الاجتماعى ، العمل التقليدى
الصيغة المميزة للشكل الاجتماعى	مجتمع القرية المغلق مجتمع تقليدى ودائم ، مجتمع أبوى ، المكانة الاجتماعية للأب .	مجتمع المدينة المكثف ، مجتمع ديناميكى تنافسي حر . مجتمع محكوم بنمط الرفاهية والوفرة .	مجتمع الشبكة المتنامية مجتمع ابتكارى أمثل . التنمية الاجتماعية ومتعددة الوظائف .
النظرة إلى القيم السائدة : معيار القيمة	القانون الطبيعى المحافظة على استمرار الحياة .	الإشباع المادى ، إشباع الرغبات الحسية والعاطفية.	خلق وابتكار المعرفة ، السعى لتحقيق رغبات اجتماعية متعددة .
معيار الفكر	فكر يدور فى فلك الله (الدين) المبدأ اللاهوتى .	فكر يدور فى فلك الإنسان (العلوم الطبيعية الديمقراطية الحرة) .	فكر يدور فى فلك الإنسانية الديمقراطية والوظيفية .
معيار الأخلاق	القانون الإلهى .	حقوق الإنسان الأساسية . حقوق الملكية .	إحساس الإنسان بأنه صاحب رسالة . ضبط النفس .

وواضح أن هذا التصور يتفق مع ما رمى إليه «دانييل بل» ، عندما أشار إلى أن المشكلة الرئيسية لمجتمع ما بعد الصناعة ولمجتمع ما بعد الحداثة أيضاً هى تنظيم العلم والمعرفة ، على أن (دانييل بل) يضيف إلى ذلك أن البناء الأول والرئيسى فى المجتمع القادم سيكون الجامعات ، وانها سوف تحتل هذه المكانة باعتبار أن المجتمع والعصر كله سيدور حول الأفكار ، وهى ، أى الجامعة ، المستودع الطبيعى لهذه الأفكار . يتضح مما سبق أهمية الدور الذى سوف تلعبه الجامعات ، ولاسيما دراساتها العليا ، فى مجتمع الغد القريب ، كما تتضح ضخامة الضغط ، الذى تضغط به هذه الحضارة الكونية القادمة على مؤسساتنا الجامعية ، والتى تمد تأثيراتها عليها فكريا وتنظيميا ومنهجيا وطرائقيا ، ولازالت ، سعياً وراء «حقن المجتمع» باكمله من خلالها ، من القمة إلى القاع بوعى مستقبلى اجتماعى جديد .

ولما كان عديد من دراساتنا الجامعية لاتزال متسربلة فى هياكلها التقليدية الفضفاضة ، وبرامجها التعسفية ، وأهدافها القاصرة .. فإننا ندعو إلى التحرك نحو هذه الحضارة الكونية القادمة سعيا نحو تقريب الفجوة بين الجامعة والمجتمع . وقد يكون أحد وسائله مضاهاة أدوات التخطيط التقليدية بالتكنولوجية الذهنية الجديدة القائمة على تقنيات التحكم والاستشراف التكنولوجى ، فى ضوء مفاهيم الكفاية والفاعلية للموارد ، وإسهاما فى اتخاذ قرارات رشيدة ، فيما يتصل بالزمن والتمويل والفقد على خطوط طويلة ممتدة فى المستقبل .

وبات من الضرورى أن يتجه الفكر الجامعى «المتنور» بصورة متزايدة نحو المستقبل عما هو قائم الآن ؛ فيصوغ من جديد خريطة نظمه فى إطار بيئة مستقبلية ، تنطوى على سياسات وخطط وبرامج بديلة ، تستطيع أن تتكيف مع مقتضيات الفكر المستقبلى السائد وأن تتجنب كارثة التخلف عن التحولات العميقة فى حضارتها . وهذا بالضرورة يتطلب منا أن نبحث عن وسائلنا وغايتنا فى المستقبل ، بدلاً من أن نبحث فى الماضى .

رابعا: التحولات الجذرية فى مفهوم التنمية ومضامينه :

اتسعت منذ منتصف السبعينيات وأواخرها حدة الانتقادات للمفاهيم التقليدية والتجريدية للتنمية ، كما شهدت هذه الفترة أيضاً انعطافات حادة فى مفهوم التنمية ومضمونها اتجهت إلى البحث ، عما يمكن أن نسميه «تنمية بديلة» أو بعبارة أخرى استراتيجيات تنموية جديدة رفضت كل الاسقاطات الأجنبية (الغربية والشرقية معاً) .

فلقد تبين أن التنمية لم تعد مجرد نمو تلقائى ، أو مجرد مسائل اقتصادية بحتة تمس رأس المال وحده ، كما لم تعد مجرد رأسمال اجتماعى فحسب .. فهذه «الموضات التنموية» ثبت عجزها عن تلبية طموحات الشعوب المتخلفة والنامية فى

التخلص من براثن فقرها وتخلفها ، ومن هنا كان اتهام هذه التنمية بأنها تنمية مشوهة أو تنمية محبطة ، فهى تقوم على متطلبات جزئية وخاطئة . فأغلب نماذج هذه الاطر التنموية تقوم على اعتبار التخلف مجرد انخفاض فى الدخل ، أو حلقة مفرغة أو اختلال فى العلاقة بين السكان والموارد ، وبالتالى إما نمو متوازن أو نمو غير متوازن ... وهى بذلك تتجاهل المسؤولية التاريخية للدول الاستعمارية فى حدوث هذا . أما البعض الآخر فيفترض أن الاقتداء بالنماذج الغربية أو الشرقية فى التنمية سوف يترتب عليه على الفور حدوث تقدم وازدهار ، وفى هذا تجاهل للبيئة المحلية وإمكاناتها وخصائصها ومدى مناسبة هذه النماذج لمواصفات هذه البيئة .

وإجمالاً فإن الطرز المتنوعة من التنمية بمفاهيمها التقليدية قادت مجتمعاتها إلى التبعية والتوجه إلى الخارج ، وأساءت توزيع ثمارها ، كما أدت إلى كثير من الأزمات ، ولم تنجح فى ـ أحسن حالاتها – إلا أن تحدث تهذيبا للتخلف ، ولم تصل إلى قلب العملية التنموية إلا وهو الإنسان .

إزاء هذا كله حدثت تحولات نقدية جذرية فى الفكر التنموى الحديث مفادها «وحدة التنمية» ، وظهرت فى هذا السياق الدعوة إلى مفاهيم وأفكار جديدة مثل النظام الاقتصادى الدولى الجديد – التنمية من أجل أشباع الحاجات الأساسية للسكان – التنمية القاعدية ، كما ظهرت الدعوة لما يسمى بالحوار بين الشمال (الغنى) والجنوب (الفقير) . وتقوم كل هذه الدعاوى على فكرة أن عملية التنمية ذاتها تتضمن تغييرات هيكلية وبيئية – إلى جانب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية – تستهدف العلاقات الاجتماعية والثقافية الأساسية ، فهى تنصب على تقنيات وعلاقات المجتمع المختلفة بإمكاناته الحقيقية وموارده المرصودة بما يضمن إشباع الاحتياجات الأساسية للبشر (المادية وغير المادية من صحة وتعليم واسكان وملبس ومأكل وعمل منتج وأمن وحرية وسياسة ومشاركة حقيقية فى اتخاذ القرارات ... إلخ) وتوزيع عادل لنتائج كل هذه العمليات ..كذلك فإن هذا الفهم الجديد للتنمية يتضمن أيضا التوجه نحو الداخل مع الاعتماد على الذات أو الاعتماد الجماعى على النفس بما يضمن كسر حلقة التبعية ، وتدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى للمجتمع وهذا لا يتأتى الا بالاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المتاحة .

وفى خضم الصراع والتناقض القائم بين الإطارين التقليدى والنقدى للتنمية جاءت مراجعة الأمم المتحدة للمفاهيم التنموية السائدة واستراتيجياتها المغلوطة وخرجت لنا عام ١٩٩٠ بتوسيع لمفهوم التنمية يرتكز على «الإنسان» كغاية ووسيلة فى آن واحد ، وبشكل حاول أن يستوعب أبعاد التنمية وأطراف التقدم ، ثم فيه استبعاد للمفهوم الحسابى الضيق للتنمية القائم على اعتبار الإنسان مجرد مورد إلى

مفهوم واسع للتنمية يقوم على «التنمية البشرية» كبديل لتنمية الموارد البشرية ، وأصبحت التنمية البشرية تجمع بين إنتاج السلع وتوزيعها ، وبين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ، كما ركز المفهوم الجديد على توسيع الخيارات أمام البشر فتضمن أبعاداً هامة كثيرة ، منها الحرية السياسية ، والأمن البشرى (فى البيت والوظيفة والمجتمع المحلى والبيئة) ، كما ضمن المفهوم مكانة مرموقة للبيئة وللمستقبل عندما جعل التنمية البشرية مستدامة (متواصلة) ، أى أنه أتاح إمكانية متساوية أمام جميع البشر والشعوب للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفى المستقبل[٩] .

ولعل كل هذه التحولات تقتضى من النظم التعليمية ، وعلى رأسها الجامعة ، ضرورة مراجعة أهدافها وهياكلها على النحو ، الذى يتوافق مع جذرية هذه التحولات ومغازيها .

ويصبح على الجامعة خصوصاً مسؤولية إعادة النظر فى فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها الحالية لتحقيق المطالب التى تمليها التنمية المستدامة فى ثوبها المجتمعى الجديد ، ومن ضمن ما يستهدف هو توفير كوارد فنية مؤهلة لفهم هذه التحولات الخطيرة فى بنية المجتمع وقطاعاته ، والذى سيوكل إليه مهمة تحقيق هذا الاعتماد على الذات وتنمية تكنولوجية مناسبة ، والمشاركة فى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجماهير ، وتهيئة الفرص للمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات المتصلة بتطوير بيئة وحياة الإنسان العربى والمجتمع ككل .

خامساً: تصاعد حدة الانتقادات الموجهة إلى الجامعة :

ثمة مفارقة تتسم بها فترة الستينيات والسبعينيات ، من هذا القرن ، ففيها ازدهر التعليم الجامعى والعالى ازدهار مبالغاً وبلغ شأناً رفيعاً ، كما زاد الطلب الاجتماعى عليه بدرجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخه . على أنه فى الفترة نفسها تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة إليه ولنظمه المختلفة .

والتحليل العميق يكشف عن زيف هذا التناقض ، فمع اتساع دائرة نجاح الجامعة وارتفاع مكانتها تعاظمت مشكلاتها وتزايدت همومها ، ومن هنا جاء النقد ضرورياً كأنه المخرج النظرى لحل مشكلاتها وأمراضها . والنقد يتطلب بالضرورة رداً عليه ، وهذا يستلزم بالضرورة نقداً آخر ، ثم نقدا للنقد ، وهكذا تتسلسل العملية ، والنتيجة تحليل وفهم أعمق للمشكلة ودفعة قوية للجامعة ولقضاياها ، وعليه فإن غياب النقد مصدر قلق على الصحة الفكرية للجامعة ، بل على تقدمها أيضا .

تأسيسا على ذلك كشفنا الانتقادات الموجهة للجامعة كيف أنها خدمت ، ومازالت تخدم بنجاح مستمر مهامها الأساسية ، كتقديم القيم الثقافية ، وتوزيع

المعارف الجديدة ، وتقدم خدمات للمجتمع والتشخيص الصحيح لأمراضه ، وعلى الرغم من كل هذه النجاحات ، فإنها مازالت غافلة – تقريباً – عن بعض أمراضها ، الأمر الذى يشكل قطاعا كبيرا من أزمتها .

ومن أهم ما يوجه إلى الجامعة أنها مجتمع تسيطر عليه ثقافة الطبقة المتوسطة ، مما زاد من اغترابها عن مجتمعها ، وأدى إلى تباعد المسافة الاجتماعية بين الثقافات المختلفة . كذلك فشلت فى الارتباط بالأفكار الأكاديمية التى تخدم مصير الإنسان وقضاياه الحقيقية ، والتى تبغى إثراء الحياة الإنسانية ، فقد استسلمت الجامعة لتملقات القوى الصناعية والعسكرية ، وأنتجت أفكاراً مضادة نظرياً للحياة الإنسانية ، بالإضافة إلى أن عديدا من أبحاثها ودراساتها لا تتصل بحاجات المجتمع ومتطلباته ، كذلك تعالى الجامعيين كصفوة[١٠] .

يضاف إلى ذلك فشلها فى إيجاد حلول إيجابية للتغلب على مشكلات معروفة كالفقر والحروب والتعصب والأرهاب ، كما انتقد تخلى التربية الجامعية عن إنسانيتها فيما يتصل بالبرامج الأكاديمية ، فهى مختزلة لا تروق للشباب ، ولا تعكس احتياجاتهم الحقيقية أو استعداداتهم كبشر ، ويوجه للجامعة كذلك تهمة أنها «اوتوقراطية» أكثر منها مؤسسة «ديمقراطية» ؛ فهى لا تمثل كل مواطنيها . ونعتقد أنه على الرغم من إيجابية هذه الانتقادات وانتهائها إلى التسليم بأن الجامعة كانت وستظل ضمير المجتمع ، إلا أنها فجرت المزيد من الصراعات داخل الجامعة بين جماعات ذات مصالح متباينة .

فمن هذه الجماعات من يؤيد أغلب هذه الانتقادات ويشكك فى قدرة الجامعة بتنظيماتها التقليدية ، على مجابهة التغيرات الحديثة : الاجتماعية والعلمية والبيئية والسياسية والتكنولوجية ، ويدعو إلى الأخذ ببدائل تتسم بالفاعلية والكفاية والجودة ويدعون إلى رؤى جديدة لا تستجيب فقط للتغيرات والمستجدات بل أيضا تقودها وتسيطر عليها .

بينما ترى جماعات أخرى أن استمرارية الجامعة مرتبطة باستمرارية الوضع الراهن لها ، بطقوسه وبرامجه وتنظيماته التقليدية ، وترى مقاومة التغيير صيانة للحرية الأكاديمية وحفاظاً على استقلال الجامعة .

وقد حسمت الأمور أخيرا فى صالح الفريق الأول ، فعلى الرغم من تأثير القوى المحافظةوسلطانها ، فإنها لم تصمد أمام رياح التغيير التى عصفت بجذور الفكر التقليدى ، وحتمت «مراجعة النظام الثقافى» ، وبالتالى النظام الجامعى «باعتبار الجامعة المحرك الأول للنظام الثقافى فى المجتمع» . فتحركت الأبنية التنظيمية الجامعية ؛ مما سمح بظهور هياكل تنظيمية جديدة ، فالجامعات الضخمة على سبيل

المثال انقسمت إلى عديد من الحرم الجامعية شبه المستقلة ، وظهر ما سمى «بالجامعة متعددة الحرم» Multi Campus University . كما ظهرت الجامعات التى استبدلت بالكليات والأقسام مدارس علمية أو معامل بحثية أو اختبارات ، والجامعات التى تركز كل نشاطاتها فى إطار علم واحد فقط ، وجامعات البيئة والهواء ، والجامعة المفتوحة ، والكليات التجريبية ... إلخ . وهكذا تحولت الجامعة من مجرد كونها جامعة University إلى جامعة متعددة Multiversity ، ومن جامعة متعددة إلى عديدة التنوع Megaversity .

وكل هذه التحولات ، انما تمثل تحديداً حقيقياً لفلسفة وبنية الجامعة ، ينبغى أن نسرع لمواجهته .

سادساً : الاتجاه المتعاظم للتكامل والتداخل فى المناهج والتخصصات المختلفة :

لقد أدى التطور الهائل فى وسائل الاتصال والمعلومات إلى أن أصبحت من أهم الوسائل المؤثرة فى المجتمعات الحديثة ، فالراديو والتليفزيون ، والصحف ، والأقمار الصناعية والفيديو كاسيت والانترنت ، أصبحت من الطرائق المهمة فى تشكيل شخصيات الأفراد. كما أنها أدت إلى سرعة التبادل الثقافى ، وإزالة الحواجز بين المجتمعات إلى الحد ، الذى غدا فيه العالم كقرية صغيرة إلكترونية متماسكة ، يصعب فصل أى جزء فيها عن الآخر . وتغيرت مفاهيم وتصورات كثيرة ارتبطت «بالزمان» و«المكان» و«الماضى» و«الحاضر» و«المستقبل» . وكان من نتائج ذلك ظهور مجموعات من القضايا الاجتماعية والتنموية ذات الطابع المركب ، منها قضايا البيئة والسكان والفقر والقلق الاجتماعى والإسكان والطاقة والفضاء وغيرها ، والتى يصعب على الخبراء المتخصصين تناولها من مدخل واحد فقط ، فقط ظهرت الحاجة إلى نوعيات جديدة من الخبراء المؤهلين تأهيلاً تركيبياً متكاملا ومتعدد العناصر ، لذا تعاظم الاتجاه التكاملى والتداخلى بين العلوم والتخصصات .

وتأسيسا على ذلك .. تعاظم الاتجاه نحو الترابط والتداخل بين قطاعات المجتمع المختلفة ، لاسيما بين العلوم والتخصصات البحثية المختلفة ؛ من أجل توفير هذه النوعيات من الخبراء ذوى الرؤية الشمولية والأساليب المتكاملة الفعالة ، وقد تطلب هذا جهدا مشتركا بين عدة تخصصات أو مناهج ، فظهرت اقترابات جديدة[١١] **كالاقتراب المتعدد التخصصات*** ، والذى يتيح خلط تخصصين أو أكثر (مع بقاء كل منهما منفصلا) وأقرب مثال على ذلك التربية متعددة التخصصات والتى تتيح للشخص أن يتعرف على أكثر من تخصص ، كما فى حالة الطالب الذى يدرس مجموعة من المقررات الدراسية غير المتقاربة ، مثل الموسيقى والرياضيات وعلم الاجتماع ، أو يدرس اللغة اليونانية واللغة الفرنسية والرياضيات ... وواضح أن هذا النوع من التربية يستهدف إعداداً متكاملا ، كذلك ظهر اقتراب **التخصصات**

* MULTIDISCIPLINARY APPROACH.

البيّنية* ، وهو أسلوب يعنى فى مفهومه الواسع كل المحاولات غير التخصصية فى البحث والإدارة والتربية ، ولكن الاستخدام الأكثر قبولاً هو أنها تتضمن المجهودات المبذولة نحو استحداث تخصص جديد ، يقع نطاقه بين تخصصين آخرين أو أكثر موجـودين بالفعل . وإذا أحرز التخصص الجديد نتائج حقيقية مقبولة على نطاق واسع ، اعتبر التخصص الجديد علماً جديداً . ومن الأمثلة على ذلك علم الفيزياء البيولوجية (الحيوية) ، وعلم نفس اللغة ، والكيمياء الطبيعية ، واقتصاديات التعليم ، وغيرها .

ويستخدم اقتراب التخصصات البيّنية فى مجال البحث العلمى ، حيث يقوم به عالم يريد أن يحل مجموعة من المشكلات ، التى يمكن الوصول لحلولها ، عن طريق وضع تخصصات قائمة فعلاً ، وتحويلها إلى تخصص جديد .

كما أبرز أخيراً إقتربان يعدان من أكثر الأساليب المنهجية حداثة فى الفكر الاجتماعى التنموى .

أولهما ؛ إقتراب التخصصات المتشابكة (أو المتبادلة أو المتجاوزة)** ، وهو نوع من الدراسة العلمية ، التى يقوم بها مجموعة من العلماء ، تدرب كل منهم فى تخصص أو أكثر ، بغرض البحث المنظم فى مشكلة كيفية التحكم فى التأثير الجانبى السلبى للتخصص ؛ من أجل جعل البحث أكثر اجتماعية ، ويهتم البحث فى التخصصات المتبادلة أساساً بتطوير إطار عام ، يمكن من خلاله الاقتراب من المشكلات المختارة والمشكلات الشبيهة بها .

بل إن البحث فى التخصصات المتبادلة ، من وجهة نظر بعض الكتاب ، يتوقف على تطوير إطار نظرى شامل ، ليس فقط لبعض المشكلات بل كأساس لجميع البحوث الامبيريقية فى العلوم الاجتماعية والسلوكية ، كما يرى آخرون أن الجهود المبذولة فى التخصصات المعادلة تهتم أساساً بوحدة نظرتنا إلى العالم ، فهم يرون أن البحث بهذا الأسلوب يفترض مسبقاً أن المشتركين فيه يحاولون أولا تأسيس أرضية مشتركة تتضمن مفهوماً للثقافة الإنسانية ولوظيفة العلم فيها ، وكذلك العوامل الأساسية فى العمليات الكاملة للتبادل الثقافى الحضارى .

وثانيهما ، إقتراب التخصصات المقطعية (عبر التخصصية)* :**

فهو دراسة علمية يقوم بها عالم أو مجموعة من العلماء فى محاولة لحل

* Interdisciplinary Approach.

** Transdisciplinary Approach.

*** Crossdisciplinary Approach.

مشكلة أو مجمـوعة من المشكلات ، والتى لا يستطيع نظام واحد أن يتعامل معها بطريقة كافيـة ، وهذا يكون عن طريق توظيف مناظير وطرق تقنية لبعض التخصصات المتصلة ، ويتم هذا دون أى محاولة لمزج هذه التخصصات ذاتها أو حتى أجزاء منها ، فى تخصصات جديدة .

ولا يمكن الزعم بأن المزج الذى يتم بهذه الطريقة أو الخبرة ، التى تكتسب منها يمكن اعتبارها نموذجاً أو مثالاً ؛ لحل مشكلات أخرى مناظرة دون تعديل رئيسى .

إن العلماء العاملين وفق هذا الاقتراب يجب أن تكون لهم أرضية مشتركة ، ويبدأ العمل من هذه الأرضية ولكن دون أن يهدف إلى تطوير . وأوضح مثال على ذلك هو استخدام علماء الاقتصاد والعلوم الاجتماعية والفيزياء والمعمارين ، لتخصصاتهم فى إيجاد حل افضل لمشكلة «الإسكان» فى مدينة كبيرة ؛ لذا فإن المصطلح غالبا ما يشير إلى أسلوب البحث فى المشروعات الكبرى .

وعلى الرغم من أن أقترابى التخصصات المتداخلة والمخصبة يستعملان غالبا كمترادفين .. فإنه يمكن القول بانهما يتفقان فى البدايات ، حيث إن كلا منهما يعالج مشكلات كبرى ويختلفان فى قواعد الاستقرار ، فاقتراب التخصصات المخصبة يهتم أساسا بحل معقول للمشكلات المطروحة ، فى حين أن اقتراب التخصصات المتداخلة يكون له منتج خاص وفريد ، وهو وضع إطار نظرى شامل .

وكان من الطبيعى أن تنعكس كل هذه التحولات فى طبيعة البحث العلمى ، والذى صبغ بصبغة ديالكتيكية فريدة ، فإلى جانب التخصص العلمى الفرعى توجد عمليات التكامل والتداخل والتشابك بين العلوم ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت التطورات العلمية الحادثة داخل رحاب الجامعة ، لا تعبأ كثيرا بالتقسيمات الفرعية للمعرفة ، قدر اهتمامها بالمسائل المرتبطة بالمشكلات الملموسة للإنسان والإنتاج ، من خلال استخدام جهود جماعية لعديد من التخصصات ، كما انعكس هذا بدوره على التقسيم الشائع بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ؛ فزاد التفاعل بين هذين الشكلين للمعرفة ونشأت على الحدود بينهما علوم جديدة ، رأية ذلك ما حدث فى تجـربة جامعة ويسكونسن جـرين باى Wisconsin Green Bay الأمريكية ، ومعهد السيرناطيقا بالاتحاد السوفيتى سابقاً .

وترتيباً على ذلك فإنه أمكن تحطيم كثير من الحواجز بين الموضوعات العلمية التقليدية ، فظهرت وحدات جديدة مشتقة من الأنظمة المتعددة الموجودة ، كما

ظهرت علوم جديدة تعتبر أمثلة ساطعة على تكامل المعارف فى طبيعتها «السيرناطيقا» – والتى هى نتاج تكامل علوم الرياضيات وعلم وظائف الأعضاء والالكترونيات والرادار والمنطق وسائر فروع العلوم الطبيعية ، وكذلك علم «البيولوچيا الجزيئية» باعتباره مفتاح الثورة العلمية القادمة ، وكنتاج لتطور علوم الوراثة والخلايا والكيمياء العضوية والفيزياء الجزيئية ، و«علم الجمال المعاصر» الذى أصبح يشتمل فى مجال دراسته الفن والفيزياء والعلوم الطبيعية .

وبدهى أن قبول هذه الخصائص الفريدة يعتبر نقطة تحول فى إسهام الجامعة فى إيجاد الحل للقضية الاساسية التى تشغل المجتمعات ، إلا وهى قضية «تحرير الإنسان» ، إذا أصبحت دراستها من الناحيتين الطبيعية أو الاجتماعية لها القيمة العلمية نفسها .

ومن الوجهة التنظيمية .. فإن مثل هذه الدراسات تمثل اتجاه التعليم الجامعى ؛ للوصول إلى المستوى الكامل بوضع التخصصات الفردية وتقسيماتها الفرعية فى إطار واحد جديد ، يكون فى مقدوره تعليم تخصصى فى مجال جديد من العمل والبحث ، وبالتالى يقضى على الآثار السيئة للعداء التاريخى بين رجال «الثقافتين» ، ثقافة العلوم الطبيعية وثقافة العلوم الاجتماعية ، على حد تعبير «سنو» ، ويزيد التالى من التقارب والتفاعل بينهما . والميزة الرئيسية لمثل هذه الدراسات تكمن أساساً فى حقيقة أنها تفتح فرصاً استثنائية لتقديم نماذج جديدة من خبراء ذوى التخصص العالى من الهيئات الجامعية الموجودة ؛ للعمل فى مجالات البحث والتدريس ، وهذا ممكن حدوثه دون الحاجة إلى إيجاد منشآت جديدة منفصلة من شأنها – إن آجلا أو عاجلا – أن تحدث خللاً فى اتمام البحث والنشاطات الموجودة ، وتعمل على تفكيك فرق البحث الجماعى .

الخلاصة :

تأسيساً على ذلك ، فهذه بعض الملامح والظواهر التى بدت إرهاصاتها تطل ، وتحمل وزناً ليس من السهل تغييره فى الآفاق المستقبلية القريبة ، والتى تمثل مع غيرها تحديات وضغوطاً ، وجهت الانظار نحو ضرورة تخطيط طويل المدى لنظام التعليم الجامعى – فلسفة وبنية – خاصة بعد ما تنبه رجال الجامعة وواضعو خطط التنمية القومية على السواء ، إلى أهميتها كمصانع للفكر العلمى – إن جاز التعبير – بما فيها من طاقات بشرية ، ذات مهارات تدريبية عالية ومؤهلات عالية الكفاية ، الأمر الذى قفز بالجامعة من «المخدع الأكاديمى» إلى المقصورة السياسية «بحيث تلعب دوراً ذا أهمية خاصة فى تطوير التنمية القومية » .

على أن التقتير الحادث الآن ، والمستمر ، فى الميزانيات الاكاديمية هو من العوامل الحاسمة فى الضغط على الجامعيين ، كى يخططوا مؤسساتهم الاكاديمية وإنفاقاتها ، وحتى يستطيعوا إقناع المسؤولين والمشرعين الذين هم فى حاجة متزايدة إلى المهنيين والخبراء ذوى المهارات العالية فى مجالات البرامج النوعية .

وفى هذا السياق ، يصبح تخطيط الجامعة تخطيطًا طويل المدى ضرورة لا مفر منها ، فهو المخرج الواقعى لأزمتها ، على أن هذا يقتضى بطبيعة الحال ضرورة التحديد الدقيق ، الكمى ، والكيفى لمفردات أزمة الجامعة قبل الاقدام على أية محاولة ؛ لتحديد الخيارات المستقبلية ، اللازمة لتخطيط مسار التعليم الجامعى ككل ، وهذا ما سوف يتناوله الجزء التالى .

obeikandl.com